أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

د. سمير شرف* وجد رفيق الصائغ**

(الإيداع: 27 تشرين الأول 2020، القبول: 31 آيار 2021)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تم قياس الشمول المالي بمؤشرين، الأول مؤشر "توافر الخدمات المصرفية،" الثاني مؤشر "استخدام الخدمات المصرفية"، بينما تم قياس النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي؛ وإدخال متغيرات ضابطة، الأول معدل التضخم، أما الثاني فهو متغير الاستقرار السياسي.

لغرض تحقيق أهداف البحث؛ تم بناء مؤشرات الشمول المالي، عن طريق دمج أبعاد مؤشر توافر الخدمات المالية، وأبعاد مؤشر استخدام الخدمات المالية باستخدام طريقة المكونات الأساسية (PCA). ثم تطبيق اختبارات الإستقرارية (Stationarity tests) للبيانات من نوع بانل. ثم تم تقدير نموذج (Panel ARDL) لقياس أثر مؤشرات الشمول المالي "توافر الخدمات المالية" و "استخدام الخدمات المالية" في النمو الاقتصادي لدول عينة البحث.

أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشرات الشمول المالي في سورية منخفضة جداً على مستوى دول الجوار أو دول عينة البحث. نذكر منها الانتشار الديمغرافي لأجهزة الصراف الآلي لم يتجاوز في أفضل حالاته قبل بدء الحرب على سورية وظهور تبعات الأزمة (7) صرافات آلية لكل 100000 فرداً بالغاً في العام (2011). وأن الحرب على سورية أثرت بشكل سلبي على مؤشرات الشمول المالي السوري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار الأمريكي.

أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن مؤشر توافر الخدمات المالية، مؤشر استخدام الخدمات المالية يؤثران إيجابياً في النمو الاقتصادي لعينة الدراسة. أيضاً وجدت الدراسة أن الاستقرار السياسي يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الشـــمول المالي، توافر الخدمات المالية، اســـتخدام الخدمات المالية، نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

*أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

**طالب دكتوراه في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين

The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Syria Compared to a Group of Countries in the Middle East and North Africa

Dr: Samir Sharaf* Waged Rafik Alsaeygh**

(Received: 27 October 2020, Accepted: 31 May 2021)

ABSTRACT:

The research aims to study the effect of financial inclusion on the economic growth of a sample of Middle Eastern and North African countries. Financial inclusion was measured by two indicators, the first is "availability of banking services" index, the second is the "use of banking services" index، while economic growth was measured by GDP per capita (current us$); and controlling variables were introduced, the first is the inflation rate, the second is the political stability variable.To achieve the research objectives; financial inclusion indicators were constructed, by combining the dimensions of the financial services availability index, and the dimensions of the financial services use index, by using the basic components method (PCA). Then apply stationarity tests for the Panel type data. Then, the ARDL Panel model was assessed to measure the impact of financial inclusion indicators "availability of financial services" and "use of financial services" on the economic growth of the research sample countries. The results of the study showed that financial inclusion indicators in Syria are very low at the level of neighboring countries or the countries of the research sample. We mention from them the demographic penetration of ATMs, which did not exceed at its best cases before the start of the war on Syria and the emergence of the consequences of the crisis (7) ATMs per 100,000 adults in the year (2011). In addition، that the war on Syria has negatively affected the indicators of Syrian financial inclusion, and the per capita gross domestic product in US dollars.The results of the study Also showed, that the financial services availability index, the financial services use index, have a positive impact on the economic growth of the study sample. While political stability affects positively financial inclusion.

KEYWORDS: Financial Inclusion, availability of financial services, use of financial service, economic growth

---

***Associate Professor- in the Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University.**

* **PHD student in the Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University.**

1-المقــدمة

يؤدي النظام المالي دوراً هاماً في اقتصاديات الدول نظراً لتداخله وترابطه مع الكثير من متغيرات النشاط الاقتصادي، حيث يلعب دوراً كبيراً في حشد وتعبئة الموارد المالية وتخصيصها، عن طريق توفير المؤسسات والأدوات القادرة على تجميع المدخرات ورؤوس الأموال للمشاريع الاقتصادية. في هذا السياق يؤكد عدد كبير من الباحثين على أنه للوصول إلى نظام اقتصادي متطور لابد من توفر نظام مالي متطور، وأن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تكمن في كفاءة استخدام الأولى للموارد المتاحة والذي يعود بالدرجة الأولى لوجود نظام مالي وأسواق مالية متطورة [1]. لوجود نظام مالي متطور يجب أن يقوم هذا النظام المالي على قاعدة شعبية واسعة، أي "الشمول المالي" [2].

شهد النظام المالي السوري سلسلة إصلاحات حديثة لامست مختلف بنية النظام المالي. حيث سُمح بتأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة سورية، بموجب القانون 28 لعام 2001. ولكن رغم هذه الإصلاحات الهامة وتطور النظام المالي إلا أنه فشل في تحقيق الشمولية وفي توفير الخدمات المالية لنسبة كبيرة من المجتمع السوري. حيث حصلت الجمهورية العربية السورية على المرتبة 138 من أصل 176 بلداً وفقاً للمعايير الدولية لمؤشر الشمول المالي خلال عام 2010 [3]. على الرغم من أهمية الشمول المالي إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي من الباحثين في الدول العربية بشكل خاص، والتي تعاني من ندرة الدراسات التي تتناول الشمول المالي، لذلك جاء هذا البحث ليتناول واقع الشمول المالي في الجمهورية العربية السورية، والبحث في أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي. على اعتبار أن النظام المالي لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة منه في حال غياب القاعدة الشعبية الواسعة ومشاركة معظم أفراد المجتمع الأمر الذي يسهم في حشد المدخرات غير المعبئة في الاقتصاد، والتي تسهم في توجيهها إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2-مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في معرفة فيما إذا كانت مؤشرات الشمول المالي تؤثر على النمو الاقتصادي لدول عينة الدراسة.

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1) ما هو أثر مؤشر توافر الخدمات المصرفية (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الانتشار المصرفي الجغرافي، انتشار أجهزة الصراف الآلي الديمغرافي، انتشار أجهزة الصراف الآلي الجغرافي) على النمو الاقتصادي، معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
2) ما هو أثر مؤشر استخدام الخدمات المصرفية (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي، ودائع القطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي) على النمو الاقتصادي، معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
3) ما هو أثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على النمو الاقتصادي، معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3-أهمية البحث

أهمية البحث: تنبع الأهمية النظرية لهذا البحث من أهمية النظام المالي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. ومن حداثة موضوع الدراسة "الشمول المالي"، ويستفاد منه في البحث العلمي ومرجعية لطلاب الدراسات العليا. وتكمن الأهمية العملية

لهذا البحث من كونه يلقي الضوء على موضوع الشمول المالي في الجمهورية العربية السورية، ومن خلال قيام الباحث بحساب مؤشرات الشمول المالي (توافر الخدمات المصرفية، استخدام الخدمات المصرفية) في الجمهورية العربية السورية.

4-أهداف البحث:

- دراسة واقع مؤشرات الشمول المالي في سورية، ومقارنتها مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- دراسة أثر مؤشرات الشمول المالي (توافر الخدمات المصرفية-استخدام الخدمات المصرفية) على النمو الاقتصادي، لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- دراسة أثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على النمو الاقتصادي، لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

5-فرضيات البحث:

I) يوجد أثر ذو دلالة لمؤشر توافر الخدمات المصرفية (الانتشار المصرفي الديموغرافي، الانتشار المصرفي الجغرافي، انتشار أجهزة الصراف الآلي الديمغرافي، انتشار أجهزة الصراف الآلي الجغرافي) في النمو الاقتصادي، معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي".

II) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر استخدام الخدمات المصرفية (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي، ودائع القطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي) في النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي").

III) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي").

IV) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر عدم الاستقرار الاقتصادي (معدل التضخم) في النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي").

6-الدراسات السابقة

I) الدراسات العربية

1-دراسة (أبودية، 2016) بعنوان: "دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني" [4].

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أهمية مؤشرات الاشتمال المالي في فلسطين وأثرها على التنمية الاقتصادية خلال الفترة من 1995-2014. تم جمع البيانات من التقارير السنوية الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية. لتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج القياسي لبناء نماذج انحدار خطي لقياس أثر متغيرات الشمول المالي في الجهاز المصرفي على متغير النمو الاقتصادي الفلسطيني بطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS). حيث تم إضافة متغيرات ودائع الجمهور، التسهيلات الائتمانية المباشرة، عدد العمال وأخيراً متغير الأوضاع السياسية. أما متغير النمو الاقتصادي فتم قياسه بمتغير الناتج المحلي الإجمالي. بينت نتائج الدراسة تحسن جيد بمؤشرات الشمول المالي، نذكر منها ازدياد بطاقات الصراف الآلي و عدد الفروع المصرفية بمقدار 114 فرع عن سنة 2010. أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة إيجابية بين متغير ودائع الجمهور وحجم الائتمان المباشر مع حجم الناتج المحلي الإجمالي. فزيادة حجم ودائع الجمهور بمقدار (100%) سيؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 31%. بينما لا توجد علاقة معنوية بين متغير الوضع السياسي وحجم الناتج المحلي الإجمالي.

2-دراسة (بن رجب، 2018) بعنوان: احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية [5].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الدول العربية، ودراسة العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي استناداً إلى المسح الذي تقوم به مؤسسة غالوب (FINDIX)، حيث تم استخدام (6) متغيرات جزئية نذكر منها: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية المؤسسات المالية الرسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر غير رسمية (من صاحب العمل).

تم بناء مؤشر مركب للشمول المالي بتطبيق طريقة المكونات الرئيسية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). ثم باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model) وثم نماذج المعادلات الآنية بعد إضافة "متغيري التركيز المصرفي" و "مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" كمتغيرات مستقلة. توصلت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي، لكنه في المقابل يتأثر بالشمول المالي، وأشار البحث في نتائجه أن بعض الدول العربية تعتمد على البيانات التي يوفرها البنك الدولي لقياس الشمول المالي، والبعض الآخر لديه منهجيات مختلفة لجمع البيانات الخاصة بالشمول المالي.

II) الدراسات الأجنبية

1-دراسة (Sahu, 2013) بعنوان: Commercial Banks, Financial Inclusion and Economic Growth in India (المصارف التجارية، الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الهند) [6].

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في حالة الشمول المالي في الولايات الهندية. ودراسة العلاقة بين مؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي. بغرض جمع البيانات الخاصة بالدراسة تم الاعتماد على " تقرير لجنة الشمول المالي الهندية لعام 2008" والتقارير الإحصائية الصادرة عن المصرف المركزي الهندي. تم قياس الشمول المالي باستخدام ثلاث أبعاد هي الانتشار المصرفي (Banking penetration) وتم قياسه بنسبة عدد السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية من المجموع العام للسكان، سهولة الخدمات المصرفية (Availability of banking services) وتم قياسه بعدد الفروع المصرفية لكل 1000 نسمة. الاستخدام (Usage) وتم قياسه بحجم الائتمان والودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. واستخدمت الدراسة نموذج تحليل الانحدار لتحليل بيانات الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن 72.2% من الأسر المزارعة الهندية محرومة من الخدمات المصرفية. وأن مؤشر الشمول المالي لجميع الولايات الهندية كان ذو مستوى متدني وفق المعايير الدولية للشمول المالي، بينما فقط مؤشري ولايتي شانديغار ودلهي (Chandigarh and Delhi) على درجة متوسطة وفق المعايير الدولية. وبينت النتائج أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابياً مع الشمول المالي، حيث أن 34% من التغير في مؤشر الشمول المالي يفسر التغيير في نصيب الفرد من صافي الناتج المحلي للدولة، فزيادة الشمول المالي بمقدار 0.119 يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة واحدة. وأوصت الدراسة بضرورة تثقيف السكان مالياً من أجل تحقيق الشمول المالي كهدف لتحقيق الاستقرار المالي.

2-دراسة (Lenka; Bairwa, 2016) بعنوان: Does financial inclusion affect monetary policy in SAARC countries? (هل يؤثر الشمول المالي على السياسة النقدية لبلدان منظمة سارك[1] اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؟) [7].

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الشمول المالي على السياسة النقدية لدول منظمة (SAARC) والتي تضم مجموعة من دول جنوب شرق أسيا، هي أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، الهند، جزر المالديف نيبال، باكستان، وسريلانكا خلال الفترة من 2004-2013. لتحقيق هدف الدراسة تم جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة من الإحصاءات المالية الدولية نذكر منها صندوق النقد الدولي وبيانات البنك الدولي. وتم قياس مؤشر الشمول المالي بثلاثة أبعاد هي: عدد فروع المصارف التجارية لكل 1000 كيلومتر مربع، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع، عدد فروع المصارف التجارية لكل 100000 فرد بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 فرد بالغ، القروض الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والودائع المودعة من قبل القطاع الخاص في المصارف التجارية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وتم قياس السياسة النقدية بمعدل التضخم وبررت الدراسة هذا الاختيار بأن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار. وتم إدخال متغيرات ضابطة وهي معدل الفائدة على القروض المصرفية التجارية وسعر الصرف الأجنبي الخاص لكل دولة. وتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model، نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model) واختبار هوسمان Hausman لاستخراج أفضل نموذج بين النموذجين. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والتضخم، حيث أن زيادة الشمول المالي بقدار 1% يقلل من مستوى التضخم بمقدار (0.015%). ووجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة على الإقراض والتضخم، حيث أن زيادة سعر الفائدة بقدار 1% يقلل من مستوى التضخم بنسبة 0114%). بينما زيادة سعر الصرف بمقدار 1% يقلل من مستوى التضخم بمقدار (0.014%).

7-التعقيب على الدراسات السابقة

يعد الشمول المالي من الموضوعات الحديثة في حقل التنمية المالية التي لاتزال تُثار حولها النقاشات بدءاً من مفهومه، مروراً بأهميته، ومخرجاته على المستوى الجزئي والكلي، وليس انتهاءً بطرق قياسه. ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة نجد أن بعضها حاولت البحث في أثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ووجدت أن هناك أثر. ويمكن ملاحظة أن الدراسات العربية (-التي اطلع عليها الباحث-) والتي تناولت الشمول المالي في الدول العربية، لم تأخذ سورية كمفردة في عينتها وهذا يعود إلى عدم توافر بيانات خلال فترة الأزمة السورية. وبالتالي أبرز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو عدم وجود دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع في الجمهورية العربية السورية، والتي تعد من أول الدراسات التي تلقي الضوء على هذا المؤشر، أيضاً أنها تبحث في أثر الشمول المالي (توافر الخدمات المصرفية -استخدام الخدمات المصرفية)، على النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[1] تأسس الاتحاد في أول قمة له في دكا في بنغلادش في عام 1985. وأهم أهدافه تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل اهتماماته البيئة والزراعة والاتصالات ومحاربة تجارة المخدرات وتعاطيها، السياحة والنقل والصحة والسكان والعلوم والتقنية والتعليم والثقافة والمرأة.

8-منهج البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي؛ تم الاعتماد على الكتب والبحوث المتخصصة والدراسات حول الشمول المالي؛ والحصول على المعلومات والبيانات الأولية من مصرف سورية المركزي، والمكتب المركزي للإحصاء فيما يخص سورية؛ أما مؤشرات الشمول المالي الخاصة بعينة الدراسة فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund- Financial Access Survey). والمعلومات والبيانات الأولية الأخرى لعينة الدراسة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية-البنك الدولي (World Bank-World Development Indicators). ثم استخدمت الدراسة أساليب الاقتصاد القياسي منهجية ARDL Panel (PMGE)، وتم استخدام برنامج (EViews.10) في تحليل البيانات.

-العينة وفترة الدراسة: يتألف مجتمع البحث من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي بحسب قاعدة بيانات البنك الدولي تتألف من (21) دولة. أما عينة الدراسة، فقد تم اختيار سورية ودول الجوار السوري وعدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي:

-دول الجوار السوري: (6) دول، هي لبنان العراق، الأردن، فلسطين، قبرص، تركيا. دول عربية: (11) دولة السعودية، مصر، الكويت، عمان، قطر، الإمارات، السودان، تونس، المغرب، الجزائر، جيبوتي. دول أجنبية: إيران.

أما فترة الدراسة: شملت الدراسة الفترة الممتدة من العام (2004) لغاية العام (2017). ويعود السبب في اختيار بداية الفترة للعام (2004) إلى عدم توفر بيانات عن متغيرات أو أبعاد الشمول المالي قبل العام (2004) لمختلف دول العالم، كون مشروع قياس الشمول المالي الذي أطلقته قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي كان انطلاقاً من سنة (2004).

-متغيرات البحث:

I) المتغير التابع:

-متغير النمو الاقتصادي: تم قياس النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، حيث يعتبر هذا المؤشر أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية كونه يربط بين الناتج المحلي الإجمالي وبين عدد السكان. الترميز: (GDPPERCAPITA)

II) المتغيرات المستقلة:

-الشمول المالي:

"**توافر الخدمات المالية**": وتم قياسه بمؤشر الانتشار الديمغرافي وتم قياسه بمؤشرين هما: عدد الفروع المصرفية لكل 100000 فرد بالغ ، عدد أجهزة الصراف ATM الآلي لكل 100000 فرد بالغ . ومؤشر الانتشار الجغرافي، وتم قياسه بمؤشرين هما عدد الفروع المصرفية لكل 1000كم^2، وعدد أجهزة الصراف ATM الآلي لكل 1000كم^2. الترميز Availability of Banking Services.

"**استخدام الخدمات المالية**": وتم قياسه بمؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر ودائع القطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي. الترميز Usage.

III) متغيرات ضابطة:

-عدم استقرار الاقتصاد الكلي: تم قياسه بمعدل التضخم، أي بنسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلك. الترميز INF

-مؤشر الاستقرار السياسي: يقيس هذا المؤشر الاستقرار السياسي، يأخذ قيمة ما بين (-2,5 و+2,5)، ويعبر عن احتمالات ظهور صراعات سياسية أو طائفية، تهدف إلى الإطاحة بالحكومات بطرق غير دستورية أو بالاستناد إلى العنف والإرهاب من أجل الاستيلاء الحكم بالقوة. يعد إدخال مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في التحليل الاحصائي ضروري للأخذ بعين الاعتبار ظروف الأزمة السورية كبديل عن استخدام متغير وهمي (0،1) لسنوات الأزمة. وقد استخدمت العديد من الدراسات هذا المتغير للتعبير عن الأزمات التي تمر بها الدول [8]. الترميز (Political Stability).

النتائج والمناقشة

الدراسة النظرية

- أولاً ماهية الشمول المالي

1-1-مفهوم الشمول المالي: يعتبر مصطلح الشمول المالي مصطلحاً جديداً في حقل التنمية المالي [9]، ظهرت قضية الشمول المالي في تسعينات القرن المنصرم من خلال مجموعة من البحوث المتعلقة بالصعوبات والتحديات التي تواجهها قطاعات المجتمع المختلفة في الوصول إلى "الخدمات المالية" كأدوات الدفع الحديثة والخدمات المصرفية الأخرى، وصولاً إلى الائتمان الاستهلاكي والتأمين [10]. حيث ظهر مصطلح "الاستبعاد أو الإقصاء" المالي -مصطلح رديف للشمول المالي [4]- أول مرة في عام 1993 في دراسة [11] التي تناولت فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، حيث أبدوا الباحثين قلقهم حيال محدودية الوصول المادي للخدمات المصرفية كنتيجة لأغلاق فرع مصرف كلوسوريس closures في المملكة المتحدة، وعرفوا الاستبعاد المالي على أنه النهج الذي يمنع الفقراء وفئات السكان المحرومة اجتماعياً من الوصول إلى النظام المالي وإلى الخدمات المالية [11]. وعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه "شخص لديه حساب في مصرف أو اتحاد ائتماني أو أية مؤسسة مالية أخرى (مثل مؤسسة تعاونية أو مؤسسة تمويل صغير) أو مكتب بريد، ويشمل أيضاً الأفراد الذين يمتلكون بطاقات السحب الآلي" [12]، حيث يقال عن النظام المالي أنه شامل، عندما يكون سهل الوصول إليه وسهل استخدام الخدمات المالية المتوفرة لديه، من قبل جميع المواطنين والأفراد، بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي. وعندها يكون النظام المالي قادراً على تخصيص الموارد المالية بكفاءة واستخدام خدماته بسهولة وبتكلفة معقولة [13]. يعرف الباحث الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم بها ضمان وتسهيل وصول جميع أفراد المجتمع وخاصةً الأسر الفقيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية والاستفادة منها بتكلفة معقولة، هذه التكلفة عامل مهم في تحفيز الطبقات الفقيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاندماج والمشاركة في النظام المالي الرسمي، عندها يكون النظام المالي قادراً على تخصيص الموارد المالية بكفاءة وفعالية لأهداف الاقتصاد الكلي والمجتمع".

1-2-أهمية الشمول المالي: يعد الشمول المالي واحداً من أدوات الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي. وفيما يلي شرح لهذه الأهمية باختصار:

1-الاقتصاد الجزئي والمجتمع: على مستوى الاقتصاد الجزئي، يتيح الوصول إلى الائتمان والادخار وخدمات الدفع فرصاً للدخل من خلال عدة قنوات هي: الفرص الاستثمارية الجديدة؛ فالوصول إلى الائتمان والمعلومات من خلال النظام المالي يتيح للأفراد الاستثمار في الأنشطة المدرة بالدخل. إدارة المخاطر؛ الادخار والتأمين والائتمان يتيح للأفراد سلاسة في الاستهلاك، حماية الأصول والدخل من الصدمات والاستثمار في الصحة والتعليم والإسكان. تسهيل تبادل السلع والخدمات؛ يسهّل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، فتساعد خدمات المدفوعات الأفراد على تحويل الأموال والتجارة في السلع والخدمات والحد من تكاليف معاملاتهم. يؤثر استخدام الخدمات المالية إيجابياً على التشغيل والاستهلاك المنزلي، ويحّفز

الاقتصاد المحلّي. يساعد استخدام خدمات الادخار أصحاب الدخل المحدود وغير المنتظم على التعامل بطريقة أحسن مع الحالات الطارئة وأوقات الذروة في الإنفاق، وبالتالي الحفاظ على مستوى استهلاك أكثر استقراراً مع مرور الوقت. ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. وبوصفهم أصحاب حسابات، فمن المرجح أن يستخدم الأفراد خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم. يمكن القول إن الشمول المالي يساهم في تحسين مستويات المعيشة بشكل عام [14].

2-تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: أكدت العديد من الدراسات على أهمية النظام المالي المتطور والشمول المالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فالشمول المالي يؤدي إلى زيادة وصول الأشخاص إلى الحسابات المصرفية، وبالتالي جلب مدخراتهم واستثماراتهم إلى النظام المالي الرسمي، وهذا يعني الاستفادة من الأرصدة الجامدة، وتوجيهها إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائد. أيضاً أهمية النظام المالي الشامل في قدرته على توفير وإتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، وهذا ما يعمل على دعم النمو الاقتصادي. والنظام المالي الشامل يعزز استخدام الموارد بكفاءة مما يقلل من تكلفة رأس المال [12]. كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل، فعلى سبيل المثال، إن الوصول للتمويل الماكروي (تمويل المشاريع المتناهية الصغر) يزيد فرصة توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة 50%. كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول لها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي وهذا ما يؤدي إلى توسيع "أتمتة النظام المالي" [14].

3-أتمتتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين. إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل. كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب [15]. كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسم [12]. إن الاقتصاديات الغير مشمولة مالياً تتميز بمعدلات عالية من المعاملات أو المدفوعات النقدية، وبالتالي تواجه مجموعة من العيوب منها:

– انخفاض نسبة المدفوعات الرقمية أو الالكترونية يحد من فعالية النظام المصرفي [16].

– سيطرة النقدية تسمح بتفشي "اقتصاد الظل"، إن سلبيات اقتصاد الظل كثيرة وذات أبعاد اقتصادية، تنموية واجتماعية كثيرة، فهو لا يخضع لرقابة أجهزة الحكومة ولا يدرج في الناتج المحلي ولا يخضع للضرائب، في هذه الاقتصاديات يقف عدد كبير من المواطنين في صفوف أو طوابير طويلة لدفع فاتورة ما للمكاتب الحكومية مثلاً، وبالتالي فأن تعزيز نظام المدفوعات الرقمية عن طريق المصارف أو بطاقات الدفع المسبق يقلل من الازدحام والوقت ويزيد السرعة في المعاملات، ويقلل من كمية النقود [16].

– يساعد الشمول المالي على تحقيق انخفاض ملحوظ في كلفة تنفيذ السياسات الاجتماعية، مثل دفع الإعانات الحكومية. على سبيل المثال، في البرازيل، انخفضت كلفة إدارة برنامج "بولسا فاميليا" (المنح العائلية) بأكثر من % 80 بعد العمل بنظام البطاقات المدفوعة مسبقاً ودفع عدد من المنح مع بعضها [14].

4-تخفيض مستويات الفقر: إن الاستبعاد المالي يؤدي إلى ضياع الفرص للنمو، وإعاقة تقدم البلد وتخلفه، وزيادة مستويات الفقر. ففي ظل غياب نظم مالية شاملة، تظهر مصيدة أو مصيبة الفقر، فبدون أنظمة مالية شاملة يكون الأفراد مضطرون إلى الاعتماد على مدخراتهم المحدودة الخاصة للاستثمار سواء للتعليم أو لفتح مشاريعهم الخاصة. أيضاً يضطر الفقراء غير القادرين على الوصول للخدمات من المؤسسات المالية الرسمية إلى الاعتماد على آليات غير رسمية (المرابين مثلاً) للحصول على الائتمان بمعدلات فائدة مرتفعة، بضمانات أملاكهم، لحماية أنفسهم من المخاطر التي تحدق بهم مثل عدم انتظام التدفقات النقدية [17]. شهدت البلدان الأكثر تطوراً على مستوى الشمول المالي انخفاضاً أسرع في نسبة عدد الفقراء، وفي نهاية المطاف تحسناً في عدالة توزيع الدخل. أن زيادة الشمول المالي في إندونيسيا بمقدار درجة مئوية واحدة سيحد من الفقر بنسبة (8.17%)[18]. أيضاً إن سياسة المصرف المركزي الهندي في التوسع في فتح فروع في المناطق الريفية والاشتراط على البنوك التجارية أن تخصص 40% من قروضها للقطاعات الزراعية والصناعية المتناهية في الصغر، فسر حوالي 14-17% من انخفاض نسبة الفقراء في تلك المناطق، وأن زيادة الشمول المالي مقاساً بعدد الفروع المصرفية الريفية بمقدار درجة واحدة خفضت الفقر في المناطق الريفية بنحو (0.77%) سنوياً بعد عام 1990 [19].

5- تعزيز استقرار النظام المالي: أشارت الدراسات إلى أن النظام المالي الشامل يتميز بقاعدة ودائع مصرفية مستقرة وأكثر تنوعاً، وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام. وللتوضيح فإن مزيداً من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائد [17].

1-3-قياس الشمول المالي: على الرغم من التوافق على جوهر مفهوم الشمول المالي، إلا أنه لا يوجد طريقة شاملة تجمع بين الدراسات لقياسه. يظهر هذا بوضوح من اختلاف مقاييس الشمول المالي بين الدراسات في حقل التنمية المالية والشمول المالي. نذكر منها المقاييس الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل عدد كبير من الباحثين [13].

1- انتشار المصارف (Banking penetration): يعبر هذا البعد عن انتشار أو تغلغل النظام المصرفي، ويتم قياسه عن طريق عدد الحسابات في المصارف لكل 1000 نسمة.

2- توافر الخدمات المالية (availability of banking services): يجب أن تكون خدمات النظام المالي "الشامل" متاحة بسهولة لمستخدميها ويتألف من بعدين هما:

i) **الانتشار الجغرافي (Geographic Penetration):** يقاس بعدد الفروع المصرفية أو أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم مربع.

ii) **الانتشار الديموغرافي (Demographic Penetration):** يقاس بعدد الفروع المصرفية أو أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 فرد بالغ.

3-الاستخدام أو انتشار استخدام الخدمات المصرفية (Usage): عادةً يقاس هذا البعد بعدد المقترضين أو المودعين لكل (1000) فرد بالغ، عدد الشيكات لكل مائة ألف من السكان البالغين، نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد دفعاتهم إلى السكان البالغين.... الخ.

4-جودة الخدمات المالية (Quality of financial services): تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس الجودة أمراً صعباً، وهناك عدة مؤشرات لقياس الجودة نذكر منها [20]:

-القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

-الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

الدراسة العملية

بدايةً يوضح الجدول التالي البيانات الخاصة بالجمهورية العربية السورية، والتي قام الباحث بحسابها، أما البيانات الخاصة بباقي دول العينة فيمكن الاطلاع عليها من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات البنك الدولي[1].

[1] لا يمكن عرض البيانات الخاصة بعينة الدراسة كونها تحتاج إلى أربع صفحات وأكثر، لذلك ارتأى الباحث عرض البيانات الخاصة بالجمهورية العربية السورية فقط. وهذه البيانات متوفرة عند الطلب من قبل المهتمين، عن طريق البريد الالكتروني Waged.alsageyh@gmail.com

الجدول رقم (1): البيانات الخاصة بالجمهورية العربية السورية

العام	عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل 100000 فرد بالغ	عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل لكل 1000كم^2	عدد الفروع المصرفية لكل 100000 فرد بالغ	عدد الفروع المصرفية لكل 1000كم^2	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي (%)	ودائع القطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	معدل التضخم	مؤشر الاستقرار السياسي
2004.00	0.27	0.16	2.42	1.43	8.10	25.6	1292.14	0.04	-0.29
2005.00	0.79	0.47	2.61	1.55	11.46	23.8	1456.36	0.07	-0.46
2006.00	1.45	0.91	2.72	1.70	11.91	24.9	1645.40	0.10	-0.28
2007.00	2.31	1.48	2.88	1.84	12.07	25.8	1897.20	0.05	-0.34
2008.00	3.49	2.32	3.16	2.10	14.01	26.7	2242.70	0.15	-0.34
2009.00	5.31	3.62	3.52	2.40	15.89	28.4	2573.70	0.03	-0.51
2010.00	6.52	4.63	3.70	2.62	22.88	32.0	2834.70	0.04	-0.81
2011.00	7.06	5.14	3.82	2.78	19.19	20.8	3185.63	0.06	-2.01
2012.00	6.48	4.67	3.57	2.57	16.15	21.1	2163.89	0.36	-2.68
2013.00	5.62	4.05	3.49	2.52	15.83	27.6	1218.69	0.82	-2.68
2014.00	5.54	3.83	3.58	2.47	12.23	25.8	1146.53	0.23	-2.75
2015.00	5.33	3.71	3.40	2.37	11.74	22.9	820.09	0.38	-2.97
2016.00	5.43	3.81	3.42	2.40	8.15	20.8	724.84	0.48	-2.92
2017.00	5.36	3.83	3.35	2.40	6.19	17.4	813.09	0.18	-2.62
متوسط	4.35	3.05	3.26	2.23	13.27	24.54	1715.35	0.21	-1.55

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على موقع مصرف سورية المركزي، المكتب المركزي للإحصاء

- **تحليل مؤشرات الشمول المالي لسورية وعينة دول البحث:**

1- الانتشار المصرفي الديموغرافي (عدد الفروع المصرفية لكل 100000 فرداً بالغاً): ارتفع مؤشر الجمهورية العربية السورية خلال السنوات (2004-2010)، ووصل في العام (2010) إلى (3.697) فرعاً مصرفياً لكل 100000 فرد بالغ، بحيث اقترب من مؤشر الشمول المالي لكل من مالي (3.66) وليبريا (3.65) عالمياً، متجاوزاً جمهورية السودان على

مستوى العينة حيث بلغ (2.92). واقترب مؤشر الجمهورية العربية السورية من مؤشري الشمول الديمغرافي لكل من مصر والعراق حيث بلغ (4.56)، (5.29) فرعاً مصرفياً لكل 100000 فرداً بالغاً بترتيب عالمي (131) (139) على التوالي. وبقي هذا المؤشر منخفضاً بالنسبة لدول الجوار الأخرى، بلغ في لبنان (29.1) الحاصل على المرتبة (37) عالمياً والأردن (16.7). في العام (2015)، لم تدخل الجمهورية العربية السورية في قاعدة البيانات العالمية، نتيجة الحرب على سورية، لكن بحسب المؤشر الذي حسبناه في هذه الدراسة والبالغ (3.44) فرعاً مصرفياً لكل (100000) فرداً بالغاً، فإنها ستحصل على المرتبة (195) من أصل (223) بلداً متقاربة مع دولة مالوي (3.37). وأعلى فقط من السودان (3.20) على مستوى العينة. في العام (2017) بلغ مؤشر الجمهورية العربية السورية (3.35) منخفضاً عن العام الذي قبله، متقارباً مع جمهورية "بنين" التي حصلت على الترتيب (153) عالمياً بمؤشر قدره (3.37)، ومن العراق الذي حصل على الترتيب (148) بشمول قدره (3.97)، ومتجاوزاً السودان (3.32) الذي حصل على الترتيب (152) عالمياً من أصل (172) بلداً في قاعدة البيانات هذه. يمكننا القول إن معدل الانتشار الديمغرافي للفروع المصرفية منخفض في سورية على مدار فترة الدارسة، حيث سجل متوسط الانتشار الديمغرافي لفروع المصرفية أدنى مستوى بين دول عينة الدراسة، حيث بلغ (3.26) فرعاً مصرفياً لكل 100000 فرداً بالغاً، أعلى من السودان (2.85)، ولم يتجاوز في أفضل حالاته قبل بدء الحرب على سورية وظهور تبعات الأزمة (4) فروع مصرفية لكل (100000) فرداً بالغاً في العام (2011).

2- الانتشار المصرفي الجغرافي (عدد الفروع المصرفية لكل 1000 كم^2): وصل مؤشر الشمول الجغرافي في سورية في العام (2010)، أي قبل بدء الحرب عليها إلى (2.624) فرعاً مصرفي (1000) كم^2، ليقترب من مؤشر روسيا الاتحادية (2.60) التي حصلت على الترتيب (112). متجاوزاً مصر والعراق والسعودية (2.58)، (2.11) (0.75) على التوالي. حصل لبنان على الترتيب (13) من أصل (182) بلداً حيث بلغ هذا المؤشر الخاص به (94.43). في العام (2015) انخفض الشمول الجغرافي الخاص بالجمهورية العربية السورية عن السنوات السابقة، حيث بلغت قيمته (2.37)، متقارباً من دولة بوليفيا (2.33) التي حلت في المرتبة (123) عالمياً. يمكننا القول أن متوسط الانتشار الجغرافي للفروع المصرفية في سورية (2.22) فرعاً مصرفياً لكل 1000 كم^2، متقارباً مع مصر (2.52)، وأعلى من العراق (1.86)، السعودية (0.77)، الجزائر (0.56)، جيبوتي (1.07)، عمان (1.48) فرعاً مصرفياً لكل 1000 كم^2.

3- انتشار أجهزة الصراف الآلي ATM الديموغرافي (عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل 100000 فرداً بالغاً): في العام 2010، ارتفع الشمول الديمغرافي لأجهزة الصراف الآلي في سورية حيث وصل في هذا العام إلى (6.519) متقارباً مع دولة زامبيا التي حصلت على الترتيب (134) بشمول قدره (6.82). في العام 2015، لم تدخل الجمهورية العربية السورية في قاعدة البيانات العالمية ولكن بحسب المؤشر الذي حسبناه في هذه الدراسة والبالغ (5.32) صرافاً آلياً لكل 100000 فرداً ستحصل على المرتبة (140) تقريباً من أصل (170) بلداً. في العام (2017) بلغت قيمته في سورية (5.36) متقارباً مع جمهورية السودان العربية (5.39) التي حصلت على الترتيب (157) عالمياً من أصل (177). يمكننا القول إن معدل نمو الانتشار الديمغرافي لأجهزة الصراف الآلي في سورية قد حقق نمواً موجباً من (2004) ولغاية (2011)، فيما حقق نمواً سلبياً خال الفترة (2012-2016) ليتحسن قليلاً في العام (2016) ليعود إلى الانخفاض في العام (2017). وإن مؤشر الانتشار الديمغرافي لأجهزة الصراف الآلي منخفض في سورية على مدار فترة الدارسة، حيث سجل متوسط الانتشار الديمغرافي لأجهزة الصراف الآلي (4.35) صرافاً آلياً لكل 100000 فرداً بالغاً خلال فترة الدارسة (2004-2017)، وهو مؤشر أدنى مستوى بين دول عينة الدراسة باستثناء العراق (1.39) جيبوتي (4.21) السودان (2.87) صرافاً

آلياً لكل 100000 فرداً بالغاً، ولم يتجاوز في أفضل حالاته قبل بدء الحرب على سورية وظهور تبعات الأزمة (7) صرافات لكل 100000 فرداً بالغاً في العام (2011).

4-الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي (عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل 1000 كم^2): في العام (2010) قبل ظهور تبعات الحرب على سورية بلغ المؤشر الخاص بالجمهورية العربية السورية حوالي (4.63)، وهو أعلى من مؤشر العراق (0.89) وجيبوتي (0.65) والسودان (0.29) وسلطنة عمان (2.95). ومتقارب مع مؤشر دولة البيرو (4.30) التي حصلت على المرتبة (112) عالمياً من أصل (176). في العام 2015، حافظ المؤشر على مستواه المنخفض نتيجة الأحداث في الجمهورية العربية السورية حيث بلغ (3.71) لكل جهاز صراف آلي 1000 كم^2، متقارباً مع سلطنة عمان التي حصلت على المرتبة (133) من أصل (178) بلداً. في العام (2017)، بلغ قيمة عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2 في سورية (3.83)، مقترباً من دولة كازخستان التي بلغ قيمة مؤشر الشمول الجغرافي حوالي (3.59) التي حصلت على الترتيب (133) عالمياً، متجاوزاً دول العراق (1.41) والجزائر (1.12) والسودان (0.7) وجيبوتي (3.45). يمكن القول أن متوسط عدد أجهزة الصراف الآلي ATM في سورية بلغ (3.05) صراف آلي لكل 1000 كم^2 ، ولم يتجاوز في أفضل حالاته قبل بدء الحرب على سورية وظهور تبعات الأزمة (6) صرافات لكل 1000 كم^2 في العام (2011).

5- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي: إن مؤشر الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفض في سورية على مدار فترة الدارسة، حيث سجل متوسط الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (13%)، أدنى مستوى بين دول عينة الدراسة باستثناء العراق (5%) والسودان (10.3%)، ولم يتجاوز في أفضل حالاته قبل بدء الحرب على سورية وظهور تبعات الأزمة (22%) في العام (2010). إن أعلى نسبة لهذا المؤشر كانت في قبرص حيث بلغ متوسط المؤشر خلال فترة الدراسة حوالي (212.86%) تليها لبنان (86.03%) فالأردن (76.1%) ثم تونس (69.92)، تليها الكويت (69%) فالإمارات (65%)، وهي نسب تعكس التزام المصارف في تمويل وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص. على عكس العراق وسورية والسودان حيث كانت هذه النسبة منخفضة خلال فترة الدراسة، مما يدل على الدور المتواضع الذي يلعبه القطاع المصرفي في هذه الدول، وضعف التزام المصارف في تمويل القطاع الخاص.

6- ودائع القطاع الخاص (ودائع الجمهور) كجزء من الناتج المحلي الإجمالي: إن مؤشر الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفض في سورية على مدار فترة الدارسة، حيث سجل متوسط الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (24%)، أدنى مستوى بين دول عينة الدراسة، باستثناء العراق (16%) والسودان (11%). حيث بلغت قيمته في بداية الفترة (25.55%) ثم وصل إلى (17.45%) في نهاية الفترة. وكانت أعلى نسبة لهذا المؤشر في كل من لبنان وقبرص حيث بلغ متوسط الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قيد الدراسة (223.42%) (172%) على التوالي، ثم الأردن (76%) فالكويت (69%)، وهذا يعكس تطوراً في القطاع المصرفي ونجاح المصارف في اجتذاب الودائع وتقديم الخدمات المالية، كطرق الدفع الإلكترونية، وبالتالي تراجعاً في نسبة استعمال النقد في اقتصاد هذه الدول، وهذا ما يدل على شمولية هذه الأنظمة في ضوء هذا المقياس. بينما تتميز البلدان ذات الأنظمة المالية غير المتطورة بأن جزءاً كبيراً الحجم من رصيد النقود بمعناه الواسع محتجز خارج النظام المصرفي، يعني زيادة استخدام العملة بدلاً من زيادة حجم الودائع المصرفية، أي التوسع في استخدام النقد أو انخفاض مستويات التعامل المصرفي.

- **تحليل مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي لسورية وعينة دول البحث:**

بلغت قيمة نصيب الفرد مقوماً بالدولار الأمريكي في سورية في العام (2010) (2834.7$)، إلا أنه أقل من متوسط دول الجوار والتي بلغ نصيب الفرد فيها (9991.5$)، وأقل من متوسط العينة (14550.58$). أما على مستوى العالم فإن نصيب الفرد في سورية تقارب مع المملكة المغربية التي حصلت على الترتيب (141) بقيمة بلغت (2839$). أما على مستوى مفردات العينة فإن نصيب الفرد في سورية أعلى من مثيله في فلسطين (2345$)، والسودان (1489.877$) ومصر (2644.817$) وجيبوتي (1343.269$). مع بداية عام (2012) بدأ نصيب الفرد في سورية بالانخفاض بشكل كبير، وأصبح نصيب الفرد في سورية منذ هذه الفترة إلى يومنا هذا أقل من شريحة الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل التي كانت الجمهورية العربية السورية تنتمي لها، حيث انكمش نصيب الفرد بنسبة (32%)، وفي عام (2013) فقد نصيب الفرد السوري مقوماً بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي حوالي (43%) من قيمته ووصل إلى (1218.7$). في العام (2015) بلغت قيمته حوالي (820.1$) للفرد الواحد في سورية منخفضاً عن العام السابق بحوالي (28.47%) وبذلك تقاربت سورية مع جمهورية هايتي (815.72$) التي حصلت على الترتيب (193) عالمياً، واستمر الانخفاض بنصيب الفرد بالدولار الأمريكي حتى وصل في عام (2016) إلى (725$) و (813$) في العام (2017). يعود سبب الانخفاض في نصيب الفرد السوري من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار الأمريكي خلال سنوات الأزمة، إلى تراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، فقد أدت الأزمة السورية إلى عدم استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، وانخفاض في قيمتها، أيضاً كان للعقوبات الاقتصادية الدولية التي طالت قطاعات واسعة ومجالات حيوية في بنية الاقتصاد السوري دور فاصل في هذا التراجع بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة نذكر منها: الأضرار المادية الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية نتيجة النزاع المسلح تراجع حاد في الإنفاق الاستثماري بشقيه الحكومي والخاص ناتج عن عوامل عدم الاستقرار السياسي وفقدان الأمان، وتراجع حاد في صناعة النفط على صعيد استخراجه وتصديره كنفط خام نتيجة العقوبات الدولية المفروضة على القطاع النفطي من جهة ووقوع معظم الأراضي التي تحتوي على الثروة النفطية خارج سيطرة الدول.

- **تحليل مؤشري الاستقرار السياسي ومعدل التضخم لسورية ودول عينة البحث:**

1-معدل التضخم: ارتفع في سورية بمقدار (4.4) في عام (2010)، كنتيجة الارتفاع في أسعار المواد الأولية وأسعار النفط عالمياً، وهذا المعدل متقارب مع دول الجوار ودول منخفضة ومتوسطة الدخل. في العام 2011 بدأت مرحلة جديدة من الارتفاع الحاد والتقلب في مستويات التضخم نتيجة الحرب على سورية، حيث ارتفع معدل التضخم في العام (2013) بشكل كبير ليصل إلى أعلى قيمة له خلال فترة الأزمة (82.36%) ثم ما لبث أن تراجع بشك ملحوظ إلى ما يقارب (22.54%) عام (2014). ثم عاود بعدها الارتفاع إلى (38.46%) في العام (2015)، و (18%) في العام (2017). تعزى هذه الارتفاعات في معدل التضخم بصورة رئيسية كنتيجة مباشرة للحرب على سورية والتي أرخت بظلالها على جميع نواحي الحياة، وتدهور الوضع الأمني، الذي أدى إلى توقف حركة الإنتاج في كثير من المحافظات، وفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية، والارتفاعات في سعر الصرف الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في فاتورة المستوردات. فضلاً عن انخفاض العرض في الأسواق من السلع والخدمات، سواء نتيجة القيود الاقتصاد الجائرة المفروضة أو نتيجة تعطل العديد من الشركات والمصانع والمترافقة مع بقاء مستويات الطلب [21].

2-الاستقرار السياسي: بشكل عام تتميز منطقة الشرق الأوسط بعدم الاستقرار السياسي. في بداية العام (2004) انعكست حرب العراق على جميع دول الجوار السوري ورغم ذلك حافظت سورية على استقرار جيد. في العام (2011) بدأت مرحلة عدم استقرار سياسي في سورية، حيث انخفض تصنيف مؤشر الاستقرار السياسي الخاص بسورية لتصنف من أسوء عشر

دول غير مستقرة سياسياً، كسبب مباشر للحرب على سورية. ليستمر الانخفاض ليبلغ ذروته في العام (2014) حيث صنفت سورية كدولة غير مستقرة سياسياً ولتحصل على التصنيف الأخير لدول العالم إلى جانب إفريقيا الوسطى. بلغ المتوسط العالمي في العام (2015) (-0.05 نقطة). وكانت أعلى قيمة في نيوزيلندا (1.53 نقطة) وأدنى قيمة في سوريا (-2.97 نقطة). في العام (2017) تحسن مؤشر الاستقرار السياسي بشكل بسيط جداً متجاوزاً كل من أفغانستان واليمن اللتان حلتا في المرتبة الأخيرة على هذا لمؤشر. يعود السبب في انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي كنتيجة مباشرة للحرب على سورية، وفقدان سيطرة الدولة والحكومة السورية على أجزاء كبيرة من أراضيها، وبالتالي تآكل السلطة الشرعية والقانونية للدولة، وفقدان احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة والقانون من قبل الحكومة الشرعية إلى جماعات إرهابية مسلحة.

- **الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:** يوضح الجدول (2) التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث.

الجدول رقم (2): التوصيف الإحصائي لمتغيرات البحث

	عدد الفروع المصرفية لكل 100000 فرد بالغ	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ATM 100000 فرد بالغ	عدد الفروع المصرفية لكل 1000كم2	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ATM لكل 1000كم2	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي	ودائع القطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	مؤشر الاستقرار السياسي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي
Mean	14.72376	28.14462	15.63693	28.57820	53.65085	66.57443	0.068570	-0.662478	13846.05
Median	12.62287	24.57590	8.045000	9.280000	44.67829	54.06045	0.040511	-0.585326	4646.946
Maximum	67.50201	79.10855	108.9000	185.9238	255.3103	239.5190	0.823600	1.223623	85076.15
Minimum	2.055093	0.000000	0.178451	0.000000	1.266927	8.076000	-0.100675	-3.180798	573.3069
Std. Dev.	12.06526	22.55690	23.53148	38.14224	46.59000	52.25806	0.095333	1.076402	18021.15
Skewness	1.931521	0.482932	0.4050	1.694123	2.299185	1.832281	0.812622	-0.163282	1.931537
Kurtosis	7.872135	2.027796	3.050615	5.502424	9.623327	5.997216	2.79587	2.151577	6.454004
Jarque-Bera	428.4905	20.81529	1.4532	196.6443	720.5658	248.4031	2.368783	1.159993	297.6262
Probability	0.000000	0.000030	0.869	0.000000	0.000000	0.000000	0.150	0.140255	0.000000
Observation	266	266	266	266	266	266	266	266	266

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews10"

وفقاً لاختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي نلاحظ أن متغيرات التضخم والاستقرار السياسي وعدد الفروع المصرفية لكل (1000) كم^2، موزعة توزيعاً طبيعياً لكون قيمة الاحتمال أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية لهذا الاختبار. أما باقي المتغيرات فهي لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

- **بناء مؤشرات لأبعاد الشمول المالي:** إن الدراسات التي في حقل التنمية المالية، تواجه بشكل عام مشكلة حول أي المتغيرات هو الأنسب والممثل للتنمية المالية. لهذا عمدت بعض الدراسات إلى بناء مؤشر جديد يعبر عن التنمية المالية (كنزة، 2016). لهذا تظهر نفس المشكلة في هذه الدراسة، حيث يوجد عدة أبعاد لمؤشرات الشمول المالي، وإنها مرتبطة فيما بينها. لهذا استخدمت هذه الدراسة طريقة التحليل بالمركبات الأساسية من أجل بناء مؤشر مركب لقياس توافر الخدمات المصرفية، ومؤشر مركب لقياس استخدام الخدمات المصرفية.

1-المؤشر المركب لتوافر الخدمات المصرفية (Availability of banking services): لتكوين مؤشر مركب يعبر عن توافر الخدمات المصرفية سنقوم بتطبيق طريقة المكونات الأساسية، على أبعاد هذا المتغير وهي عدد الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100000 فرد بالغ، وعدد الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم مربع. حيث يعرض الجدول التالي نتائج تحليل المكونات الأساسية.

الجدول رقم (3): نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب لتوافر الخدمات المصرفية

Cumulati	Cumulati				
Proportio	Value	Proportio	Differenc	Value	Number
نسبة التراكم	قيم التراكم	النسبة	التباين		ألمركبات
0.6570	2.627871	0.6570	1.815885	2.627871	1
0.8600	3.439858	0.2030	0.297586	0.811987	2
0.9886	3.954258	0.1286	0.468658	0.514400	3
1.0000	4.000000	0.0114	---	0.045742	4

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews10"

من خلال النتائج المبينة في الجدول (3) تبين القيم النقية أن المركبة الأساسية الأولى تفسر حوالي 65.7% من التباين الإجمالي للبيانات الأصلية، وبالتالي فمؤشر توافر الخدمات المصرفية المستخرج انطلاقاً من المركبة الأساسية الأولى يعتبر أكثر ملائمة لقياس توافر الخدمات المصرفية، وبالتالي فقط المعلومات المرتبطة بالمركبة الأساسية الأولى ستأخذ بعين الاعتبار عند تكوين مؤشر توافر الخدمات المصرفية.

2- المؤشر المركب لاستخدام الخدمات المصرفية (Usage): سنقوم ببناء مؤشر مركب لقياس استخدام الخدمات المصرفية باستخدام منهجية التحليل بالمركبات الأساسية اعتماداً على مؤشرات الائتمان والودائع كجزء من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (4): نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب لاستخدام الخدمات المصرفية

Cumulative	Cumulative				
Proportion	Value	Proportion	Difference	Value	Number
نسبة التراكم	قيم التراكم	النسبة	التباين		ألمركبات
0.8648	1.729529	0.8648	1.459058	1.729529	1
1.0000	2.000000	0.1352	---	0.270471	2

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews10"

تشير النتائج المبينة في الجدول(4) أن المركبة الأساسية الأولى هي الوحيدة التي لديها قيم نقية عالية وتفسر 86.48% من التباين في البيانات الأصلية، وبالتالي فمؤشر استخدام الخدمات المصرفية المستخرج انطلاقاً من المركبة الأساسية الأولى يعتبر أكثر ملائمة لقياس استخدام الخدمات المصرفية، ذلك أن لديه أقصى قوة تفسيرية.

- **نتائج اختبار جذر الوحدة:** لا بد من التأكد من استقرارية بيانات الدراسة عبر الزمن قبل تقدير نماذج بيانات بانل، مما يزيد من مصداقية تطبيق الأدوات الاقتصادية القياسية المعتمدة لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. سيتم اختبار جذر الوحدة لبيانات الدراسة والتي هي من نوع بانل باستخدام عدد من الاختبارات وهي: اختبار LLC، اختبار PP واختبار ADF. حيث يدل الفرض العدم لهذه الاختبارات على وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة، فيما ينص الفرض البديل على عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة. يبين الجدول التالي نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام الاختبارات المذكورة:

الجدول رقم (5): نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل من متغيرات الربحية والمتغيرات المستقلة

			عند	عند	درجة					
	المتغير	الاختبار	ثابت واتجاه	ثابت	بدون ثابت	ثابت				
			قيمة t	الاحتمال	قيمة t	الاحتمالية	قيمة t	الاحتمالية	قيمة t	الاحتمالية
المتغير التابع	GDP نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	LLC	-2.11907	0.0170	3.74264	0.0001	1.96948	0.9756	5.97931	0.0000
		ADF	15.8669	0.9994	50.7110	0.0814	17.2910	0.9984	63.0601	0.0065
		PP	16.6375	0.9990	54.4709	0.0406	9.68559	1.0000	167.561	0.0000
			مستقر عند الفرق الأول							
المتغيرات المستقلة	Availability of_banking services توافر الخدمات المصرفية	LLC	-1.38381	0.0832	0.98193	0.1631	3.53800	0.0002		
		ADF	28.8104	0.8589	28.7662	0.8602	68.8886	0.0016		
		PP	22.2505	0.9804	22.9130	0.9804	130.228	0.0000		
			مستقر عند المستوى							
	Usage استخدام الخدمات المصرفية	LLC	-2.15018	0.0158	2.95511	0.0016	-	0.0122		
		ADF	35.7402	0.5744	34.0641	0.6520	55.8909	0.0307		
		PP	23.9642	0.9630	33.9459	0.6574	75.2741	0.0003		
			مستقر عند المستوى							
المتغيرات الضابطة	PoliticalStability الاستقرار السياسي	LLC	-7.69834	0.0000						
		ADF	53.3938	0.0499						
		PP	86.0336 86.3036	0.0000 0 0.0000						
			مستقر عند المستوى							
	INF التضخم	LLC	-2.02781	0.0213	1.21927	0.1114	1.71986	0.0427	3.85882	0.0001
		ADF	38.5313	0.4455	36.4160	0.5428	46.3885	0.1649	68.3031	0.0018
		PP	83.8246	0.0000	70.9090	0.0009	61.2339	0.0098	241.429	0.0000
			مستقر عند الفرق الأول							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (E-views 10)

أوضحت اختبارات الاستقرارية وجذر الوحدة التي تم إجرائها، أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عن نفس المستوى. فهناك متغيرات (توافر الخدمات المصرفية، استخدام الخدمات المصرفية، الاستقرار السياسي) مستقرة عند المستوى الأصلي، في حين أن المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، ومتغير (معدل التضخم) مستقرة عن الفرق الأول. ونظراً لعدم تساوي هذه المتغيرات في درجة الاستقرار لا نستطيع تطبيق اختبارات التكامل المشترك المعتادة في البيانات من نوع بانل، وكذلك لا نستطيع اعتماد موديل تصحيح الأخطاءVECM لكونه يتطلب أن تكون هذه المتغيرات مستقرة عن المستوى نفسه. بناء على ما سبق، سنقوم بتطبيق نموذج ARDL لكونه يساعد في اختبار وجود علاقة تكامل مشترك في حال عدم تساوي درجة الاستقرارية بين المتغيرات. نموذج ARDL هو نموذج اقتصادي قياسي طور من قبل (Pesaran, Shine, 1999) من أجل تجاوز المشكلات التي واجهت استخدام نماذج التكامل المشترك لـــ(Engel-Granger and Johansen) ونماذج تصحيح الخطأ. استُخدم نموذج ARDL في الدراسات التطبيقية على نحو واسع، وتم توظيفه مؤخراً لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات خاصة عندما تكون هذه المتغيرات غير متساوية في رتبة الإستقرارية أو خليط بينهما، أي لا تحتاج أن تكون جميع المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يتم تقدير النموذج مع إضافة عدد فترات التباطؤ لكل المتغيرات [22].

على الرغم من أن أسلوب ARDL للتكامل المشترك هو أسلوب ديناميكي يسمح للمتغيرات المستقلة أن تكون متغيرات داخلية تتحدد من داخل النموذج، وتحد من مشكلة الامتداد الخطي المتعدد (Multicollinearity) بالنموذج [23]. ولكننا ارتأينا قبل تطبيق منهجية ARDL، التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي في البيانات.

• **نتائج اختبار معامل تضخم التباين VIF:** سيتم اختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF). إذ يشير الاختبار إلى وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد عال إذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أكبر من (10).

الجدول رقم (6): معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المعتمدة

Coefficients	AVAILABILITY_OF_BANKING_SERVICES	USAGE
VIF	1.446380	1.250505
Coefficients	INF	Political Stability
VIF	1.242202	1.342466

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews10"

يوضح الجدول رقم قيم معامل VIF لكافة متغيرات الدراسة، حيث يتضح من خلاله انخفاض قيمة المعامل (أقل من 10) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي بين المتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار، بالتالي لن يتم استبعاد أي متغير.

• **اختبار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL:** بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الأصلي، وعند الفرق الأول، والتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط العالي بين المتغيرات المستقلة، يمكننا الآن تطبيق اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL. حيث نورد فيما يلي الجدول (7) الذي يبين نتائج مخرجات نموذج ARDL للمتغير التابع النمو الاقتصادي. بينما يوضح الجدول (8) الذي يليه اختبارات جودة النموذج.

الجدول رقم (7): نتائج مخرجات نموذج ARDL

	Dependent Variable: D(GDPPERCAPITA) المتغير التابع: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			
		ARDL منهج	Method: ARDL	
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection) الحد الأقصى من فترات التأخر التابعة: 1 (تحديد تلقائي)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC) طريقة اختيار النموذج: معيار Akaike (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): AVAILABILITY_OF_BANKING_SERVICES USAGE POLITICALSTABILITYESTIMATE INF عوامل الانحدار الديناميكية (فترة تأخر واحدة، تلقائية): توافر الخدمات المالية استخدام الخدمات المالية الاستقرار السياسي التضخم				
		Fixed regressors: الانحدار الثابت		
	Number of models evalulated: 1 عدد النماذج التي تم تقييمها: 1			
	Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1) الموديل المختار:ARDL(1, 1, 1, 1, 1)			
Prob.* الاحتمالية	t-Statistic	Std. Error	Coefficient المعامل	Variable المتغيرات
		Long Run Equation		في الأجل الطويل
0.0009	3.379165	7664.927	25901.05	AVAILABILITY_OF_BANKING_SERVICES توافر الخدمات المالية
0.0378	2.094007	9328.290	19533.51	USAGE استخدام الخدمات المالية
0.0021	3.129651	4765.561	14914.54	POLITICALSTABILITYESTIMATE الاستقرار السياسي
0.0004	-3.642933	144496.6	-526391.4	INF التضخم
		Short Run Equation		في الأجل القصير
0.0347	-2.128777	0.005543	-0.011800	COINTEQ01 معامل تصحيح الخطأ
0.0187	2.374164	2783.759	6609.100	D(AVAILABILITY_OF_BANKING_SERVICES) توافر الخدمات المالية
0.0060	-2.784841	3170.158	-8828.386	D(USAGE) استخدام الخدمات المالية
0.6492	-0.455751	418.6958	-190.8209	D(POLITICALSTABILITYESTIMATE) الاستقرار السياسي
0.0104	2.592084	7396.760	19173.02	D(INF) التضخم
3558.697	S.D. dependent var		277.8448	Mean dependent var
14.38539	Akaike info criterion		1082.224	S.E. of regression
15.71910	Schwarz criterion		1.96E+08	Sum squared resid
14.92119	Hannan-Quinn criter.		-1814.257	Log likelihood

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي ("Eviews10")

للتأكد من مصداقية النموذج لا بد من القيام بمجموعة من الاختبارات للحكم على جودته. حيث يوضح الجدول (8) نتائج هذه الاختبارات:

الجدول رقم (8): نتائج اختبارات بواقي النموذج

Prob	Statistic	اسم الاختبار	نوعية الاختبار
0.863614	5.269381	JB test for normality Probability	(اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي)
0.1098	193.9948	Breush-Pagan LM	Cross-section dependence tests (الارتباط الفردي للبواقي)
0.6541	0.541752	Bias-corrected scaled LM	
0.6966	-0.389862	Pesaran CD	
0.0000	-6.04622	LLC	Stationarity tests for residuals (اختبار استقرارية بواقي النموذج)
0.0029	66.3895	ADF	
0.0000	158.108	PP	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي ("Eviews10")

اختبار التوزيع الطبيعي: يبين الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera أكبر من 5%، بالتالي نقبل الفرضية العدم والتي تنص على أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

اختبار الارتباط الفردي للبواقي Cross-Section Dependence Tests: من خصائص النموذج الجيد عدم وجود ارتباط فردي في سلسلة البواقي، حيث تم تطبيق اختبار Bias-corrected scaled LM، و اختبار Pesaran CD test، واختبار Breush-Pagan LM في إطار ذلك يبين الجدول أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 5%، بالتالي نقبل الفرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط فردي بين بواقي النموذج.

اختبار استقرارية البواقي Stationarity tests for residuals: من خصائص النموذج الجيد أيضاً استقرار بواقي النموذج، حيث تم تطبيق كل من اختبارات LLC, ADF, PP. استناداً إلى نتائج الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبارات الثلاثة أصغر من 5% بالتالي نرفض الفرضية العدم والتي تنص على وجود جذر وحدة في سلسلة البواقي ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على استقرار سلسلة بواقي النموذج.

• **اختبار الفرضيات:** بناء على نتائج تقدير النموذج السابق والاختبارات المرافقة سنقوم باختبار فرضيات الدراسة.

بشكلٍ عام يشير نموذج طريقة ARDL PMG إلى أن تقديرات المدى الطويل لعينة الدراسة متجانسة، بينما تقديرات المدى القصير وتصحيح الخطأ غير متجانسة، وتتفاوت من دولة إلى أخرى، وتظهر معلمات الأجل القصير أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوي معنوية 5 % مما يدل على أن النموذج يتضمن إلية تعديل أو تصحيح الخطأ، حيث تبلغ نسبة تصحيح اختلال التوازن (0.34%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

تشير نتائج النموذج أن المعلمات معنوية في المدى الطويل، أما في المدى القصير فإن أغلب المعلمات غير معنوية احصائياً. والجدير بالذكر أن الدراسات التجريبية التي استخدمت نماذج (ARDL) تأخذ معلمات المدى الطويل في تفسير نتائج النموذج [23].

– نلاحظ أن معامل متغير "توافر الخدمات المصرفية" معنوي وبالإشارة الموجبة، حيث كانت قيمة الاحتمالية لاختبار معنوية المعامل أقل من (0.05)، بالتالي نرفض الفرضية الإحصائية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لمتغير "توافر الخدمات المصرفية" في النمو الاقتصادي، ونقبل الفرضية البديلة الأولى القائلة بوجود أثر لمتغير "توافر الخدمات المصرفية" في النمو الاقتصادي.

– نلاحظ أن معامل متغير "استخدام الخدمات المصرفية" معنوي وبالإشارة الموجبة، حيث كانت قيمة الاحتمالية لاختبار معنوية المعامل أقل من (0.05)، بالتالي نرفض الفرضية الإحصائية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لمتغير "استخدام

الخدمات المصرفية" في النمو الاقتصادي، ونقبل الفرضية البديلة الثانية القائلة بوجود أثر لمتغير "استخدام الخدمات المصرفية" في النمو الاقتصادي.

– نلاحظ أن معامل متغير "الاستقرار السياسي" معنوي وبالإشارة الموجبة، حيث كانت قيمة الاحتمالية لاختبار معنوية المعامل أقل من (0.05)، بالتالي نرفض الفرضية الإحصائية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لمتغير "الاستقرار السياسي" في النمو الاقتصادي، ونقبل الفرضية البديلة الثانية القائلة بوجود أثر لمتغير "الاستقرار السياسي" في النمو الاقتصادي.

–نلاحظ أن معامل متغير عدم الاستقرار الاقتصادي معبراً عنه "بمعدل التضخم" معنوي وبالإشارة السالبة، حيث كانت قيمة الاحتمالية لاختبار معنوية المعامل أقل من (0.05)، بالتالي نرفض الفرضية الإحصائية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لمتغير عدم الاستقرار الاقتصادي معبراً عنه "بمعدل التضخم" في النمو الاقتصادي، ونقبل الفرضية البديلة الثانية القائلة بوجود أثر لمتغير متغير عدم الاستقرار الاقتصادي معبراً عنه "بمعدل التضخم " في النمو الاقتصادي.

ويمكننا صياغة النموذج في الأجل الطويل كالتالي:

GDPPERCAPITA= 25901.05 Availability_Of_Banking_Services +19533.51 Usage+ 14914.54 political stability -526391.4 INF

- **الاستنتاجات والتوصيات**

الاستنتاجات: توصل البحث إلى النتائج التالية:

–مؤشرات الشمول المالي في سورية منخفضة جداً سواء على مستوى دول الجوار وعينة البحث أو المستوى الدولي.

–بلغ متوسط الانتشار الديمغرافي للفروع المصرفية (3.26) فرعاً مصرفياً لكل 100000 فرداً بالغاً خلال فترة الدارسة (2004–2017)، أدنى مستوى بين دول عينة الدراسة، باستثناء السودان (2.85)، ولم يتجاوز في أفضل حالاته قبل بدء الحرب على سورية وظهور تبعات الأزمة (4) فروع مصرفية لكل (100000) فرداً بالغاً في العام (2011).

–مؤشر الانتشار الديمغرافي لأجهزة الصراف الآلي منخفض، حيث بلغ متوسط الانتشار الديمغرافي لأجهزة الصراف الآلي (4.35) صرافاً آلياً لكل 100000 فرداً بالغاً خلال فترة الدارسة (2004–2017)، وهو مؤشر أدنى مستوى بين دول عينة الدراسة باستثناء العراق (1.39) جيبوتي (4.21) السودان (2.87) صرافاً آلياً لكل 100000 فرداً بالغاً، ولم يتجاوز في أفضل حالاته قبل بدء الحرب على سورية وظهور تبعات الأزمة (7) صرافات لكل 100000 فرداً بالغاً في العام (2011).

– متوسط الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية أدنى مستوى بين دول عينة الدراسة باستثناء العراق (5%) والسودان (10.3%)، حيث بلغ (13%).

– بلغ متوسط مؤشر الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية (24%) خلال فترة الدراسة، حيث سجل أدنى مستوى بين دول عينة الدراسة باستثناء العراق (16%) والسودان (11%).

– بلغ نصيب الفرد مقوماً بالدولار الأمريكي في سورية في العام (2010) قبل بدء الحرب على سورية حوالي (2834.7$)، أعلى من مثيله في فلسطين (2345$)، والسودان (1489.877$) ومصر (2644.817$) وجيبوتي (1343.269$). مع بداية عام (2012) بدأ نصيب الفرد مقوماً بالدولار الأمريكي في سورية بالانخفاض بشكل كبير، وانخفض إلى (813$) في العام (2017).

– يؤثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يؤدي زيادة مؤشر توافر الخدمات المصرفية ومؤشر استخدام الخدمات المصرفية إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. إن ارتفاع مؤشر توافر

الخدمات المصرفية، يؤدي إلى سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية المختلفة، مما يسهل ويعزز من حركة النشاط التجاري والاقتصادي، التي ترتبط بروابط وثيقة بمدى توفر وكفاءة الخدمة المصرفية داخل الدولة. وإن ارتفاع مؤشر استخدام الخدمات المصرفية في النظام المالي، يعكس تطوراً في القطاع المصرفي ونجاح المصارف في اجتذاب الودائع وتقديم الخدمات المالية. وهنا تكمن الأهمية الاقتصادية للمصارف في مجال تعبئة الودائع من المدخرين في أنها تحقق التوازن بين عرض الأموال في الاقتصاد (عرض الادخار) والطلب على الأموال (الطلب الاستثماري خاصةً)، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي ومستوى الدخل. وانخفاض مؤشر استخدام الخدمات المصرفية فإن الادخار سيتحول إلى اكتناز غير منتج، وهو من أسوأ الظواهر التي تعاني منها العديد من الدول النامية الفقيرة بسبب صغر وضعف مؤسسات الوساطة المالية لديها.

– يؤثر الاستقرار السياسي إيجابياً على النمو الاقتصادي. حيث تعد ظاهرة الاستقرار السياسي لأي بلد الأساس لكل عملية تطور أو تقدم في المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما لمسناه في الحرب على سورية. حيث أثرت الحرب على سورية على الانتشار المصرفي في سورية بشكل سلبي حيث أغلقت العديد من الفروع المصرفية نتيجة الأعمال الحربية وتعرضها للسطو المسلح من قبل المسلحين. حيث تم إغلاق 95 فرعاً مصرفياً وإعادة افتتاح (8) فروع مصرفية (اعتماداً على قرارات مصرف سورية المركزي والتقارير السنوية للمصارف العاملة).

- **التوصيات:** في ضوء النتائج التي توصل إليه هذا البحث، يوصي البحث بما يلي:

–العمل على زيادة الشمول المالي الخاصة بالجمهورية العربية السورية سواء بتوفير الخدمات المصرفية، أو التشجيع على استخدامها.

–عدد الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي في سورية لكل (100000) فرد بالغ ولكل (1000) كم^2 متدني، ولهذا نجد ازدحام عليها خاصة في بداية الشهر عند قبض الرواتب. لهذا يجب على المصارف فتح عدد أكبر من الفروع المصرفية، وزيادة عدد أجهزتها لتغطية عدد أكبر من السكان والمناطق، كي تستطيع تقديم خدماتها للمواطنين بجودة عالية.

–العمل على تحفيز ودائع القطاع الخاص، إما برفع سعر الفائدة عليها أو بتخفيض تكلفة فتح حساب مصرفي من حيث الوقت والجهد والأوراق المطلوبة.

– بعد عودة الاستقرار السياسي وإعادة الإعمار في سورية ينصح الباحث بتطبيق مؤشرات الشمول المالي عند افتتاح فروع مصرفية أو أجهزة صراف آلي وهذه معايير متعددة نذكر منها (عدد الفروع لكل (100000 فرد بالغ)، عدد الفروع لكل (1000 كم^2) بمعنى أن المحافظات أو المدن التي يوجد فيها عدد سكان مرتفع أو مساحتها كبيرة يجب تفضيلها على المحافظات أو المدن التي فيها عدد سكان قليل أو مساحتها أصغر، (عدد الفروع بحسب نسبة الأشخاص الذين يمتكون حسابات مصرفية) بمعنى أن المحافظات التي فيها نسبة عالية من الحسابات المصرفية يجب تفضيلها على المحافظات أو المدن الأخرى.

المراجع (References):

1. Garcia, Valeriano F; Liu, Lin (1999). *Macroeconomic Determinants of Stock Market Development*. Journal of Applied Economics, **Vol. 2, No. 1**, 29-59.

2. Ene, Emeka; Inemesit, Udom (2015). *Impact of Microfinancein Promoting Financial Inclusion in Nigeria*. Journal of Business Theory and Practice, **Vol.** 3, **No.** 2, 139- 158.

3. Pearce, Douglas (2011). Financial Inclusion in the Middle East and North Africa: Analysis and Roadmap Recommendations. Policy Research Working Papers, The World Bank.

4.أبودية، ماجد محمود محمد (2016). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر – غزة.

5.بن رجب، جلال الدين (2018). **احتساب مؤشرٍ مرّكب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**. الدائرة الاقتصادية والفنية صندوق النقد العربي.

6.Sahu, Kabita Kumari (2013). *Commercial Banks, Financial Inclusion and Economic Growth in India.* International Journal of Business and Management Invention, **Vol. 2, No. 5,** 01-06.

7.Lenka, Sanjaya Kumar; Bairwa, Arun Kumar (2016). *Does Financial Inclusion Affect Monetary Policy in SAARC Countries?* Cogent Economics & Finance, **Vol. 4, No. 1**.

8.موصلي، سليمان؛ سيروب، رشا (2019). اختبار العوامل المؤثرة في التحويلات إلى الجمهورية العربية السورية. مجلة جامعة البعث، المجلد 41، العدد 107، 118-140.

9.Ajide, Kazeem B. (2017). *Determinants of Financial Inclusion in Sub-Saharan Africa Countries: Does Institutional Infrastructure Matter?.* CBN Journal of Applied Statistics, **Vol. 8. No. 2**, 69-89.

10.Kempson, Elaine; Whyley, Claire (1999). **Kept Out or Opted Out? Understanding and Combating Financial Exclusion**. First published in Great Britain in 1999 by Bristol: Policy Press.

11.Leyshon, Andrew; Thrift Nigel. (1995) *Geographies of Financial Exclusion: Financial Abandonment in Britain and the United State*s. Transactions of the Institute of British Geographers, **Vol. 20, No. 3**, 312-341.

12.Demirguc-Kunt, Asli; Klapper, Leora (2012). **Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database**. Policy Research Working Paper **6025**, The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, April 2012.

13.Sarma, Mandira; Pais, Jesim (2011). *Financial Inclusion and Development*. Journal of International Development, **Vol. 23**, **No.5,** 613-628.

14.Mcconaghy, Peter; Chehade, Nadine Gabriel; Negre, Alice (2015). **financial inclusion in Tunisia – low-income households and micro-enterprises**. Working paper. 96222. The World Bank Group.

15.Alim, Maherali (2017). **Financial Inclusion, Digital Payments and Their Impact on Income and Tax Revenue Around the World**. Master's thesis, Harvard Extension School.

16.Denecker, Olivier; Istace, Florent; Niederkorn, Marc (2013). **Forging a Path to Payment Digitization**. McKinsey on Payments, March 2013, 3.

17.الحميدي، عبد الرحمن بن عبدالله (2015). **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

18.Anwar, Anas Iswanto (2016). *The Role of Financial Inclusion to Poverty Reduction in Indonesia*. IOSR Journal of Business and Management, **Vol. 18, No. 6,** 37-39.

19.Burgess, Robin; pande, rohini (2005). *Do Rural Banks Matter? Evidence from the Indian Social Banking Experiment*. The American Economic Review, **Vol. 95, No. 3**, 780-795.

20.شنبي، صورية؛ بن لخضر السعيد (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الثاني،104-129.

21.مصرف سورية المركزي/ تقرير التضخم الشهري.

22.إسماعيل، زينة (2018). أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.

23.العبدلي، عابد بن عابد (2010). محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد (16) العدد (1).